د. بلخضر طيفور

جامعة ابن خلدون - تيارت / الجزائر

محاضرات في ابستيمولوجيا علم السياسة

****

العوائق الإبستيمولوجية لتطور علم السياسة

- ✓ **أولا:** خصائص المعرفة العلمية وإشكالية تطبيقها على الظواهر السياسية
- ✓ **ثانيا:** طبيعة الظواهر السياسية والعوائق الإبستيمولوجية
- ✓ **ثالثا:** مدى علمية علم السياسة

أولا: خصائص المعرفة العلمية وإشكالية تطبيقها على الظواهر السياسية

يتميز الإنسان بالعقل والتفكير الذي يستخدمه في مختلف النشاطات العقلية التي يقوم بها الإنسان من تصور وتخيل وحكم وغير ذلك، فلم يصل إلى ماوصل إليه من تقدم وتطور إلا بفضل النشاط الفكري، وهذا يدل على أن تطور سلوك الإنسان ورقيه تابع لتطور فكره، غير أن التفكير الذي مكن الإنسان من بلوغ أعلى درجة في التقدم والرقي الحضاري هو التفكير العلمي، والذي هو البحث في الظواهر المختلفة (طبيعية، بيولوجية، إنسانية) من أجل اكتشاف العلاقات الثابتة التي تتحكم فيها، أو القوانين التي تفسرها التي هي أصدق تعبير عن المعرفة العلمية وخصائصها.

ولقد وضّح "كومت" Auguste Comte أن الوصول إلى المعرفة العلمية يمر بثلاث مراحل، أو كما سمّاها بقانون الأحوال الثلاثة، حيث أن التفكير البشري، أو أي فرع من فروع المعرفة يمر على التوالي بثلاثة أحوال نظرية متباينة: الحالة اللاهوتية أو الوهمية، والحالة الميتافيزيقية أو التجريدية، والحالة الوضعية أو العلمية؛ ففي الحالة اللاهوتية، التفكير البشري الذي يوجه أساس بحوثه نحو طبيعة الكائنات الصميمية والعلل الأولى والغائية لجميع ما يصيبه، وبكلمة واحدة نحو المعارف المطلقة، ويرى الظواهر على أنها نتائج لعمل مباشر ومتواصل تقوم به ذوات خارقة للطبيعة لا تخضع لأي قانون أو فهم واقعي بإمكان العقل البشري حصره وتفسيره، وفي الحالة الميتافيزيقية التي ليست في صميمها إلا مجرد تحول عام للحالة الأولى يعوض الذوات الخارقة للطبيعة بقوى مجردة كيانات حقيقية وتجريدية مداخلة لمختلف كائنات العالم، وتُعتبر على أنها قادرة على أن تُحدث بذاتها جميع الظواهر الملاحظة، التي يتمثل تفسيرها في أن يُسند إلى كل واحدة منها الكيان الذي يطابقها، وأخيرا في الحالة العلمية[1]، فإن

[1] The Encyclopedia OF political science, (Thomas George Kurian, and others), p 292.

الفكر البشري الذي يعترف باستحالة الحصول على أفكار مطلقة، يهتم فقط بالكشف عن حقيقة الظواهر الواقعية، بواسطة الإستعمال المنظم للإستدلالات والملاحظة، وعن القوانين الحقيقية أي علاقاتها الثابتة في التباين والتشابه، فتفسير الحوادث المقصور عندئذ على حدود الواقعية، لا يعود منذئذ على سوى العلاقة القائمة بين مختلف الظواهر الجزئية، وبعض الظواهر العامة التي يعمل تقدم العلم على التقليل من عددها شيئا فشيئاً.

ولقد أرجع "هيوم" David Hume* الذي اعتنق المذهب التجريبي المعرفة الإنسانية إلى مصدرين أساسين هما: الإحساس **"Sensation"** والأفكار **"Ideas"**، ونعني بالإحساس مانطلق عليه الآثار الحسية للحواس أو الإنطباعات، وهناك وراء الحواس عقل لابد أن يكون قد جُهز بقوالب تنصب فيها مادة الإحساسات فتكوّن بذلك علما سويا، أما الإدراكات فهي آثار حسية، أو أفكار ومعاني أو علاقات، وكل من القسمين إما بسيط أو مركب ثم يعودان مرة أخرى إلى الإحساس والتفكير[1]. وفصَّل هيوم كيفية انتاج المعرفة ورأى أنها تكمن في العلاقة التي تربط بين الأفكار أو الأشياء وضرورة الكشف عنها، ويرى بأن العِلل هي متصلة فيما بينها ولو تباعدت المسافة بين الأشياء سواء كان البُعد زماني أو مكاني، وحتى إذا لم نستطع اكتشاف تلك العلاقة علينا أن نفترض وجودها، وبالتالي فعلاقة الإتصال **"contiguity"** أساسية وجوهرية لاستنباط العلاقة بين العلة والمعلول[2]، وجعل "هيوم" موضوعات المعرفة نوعان رئيسيان: العلوم الرياضية والمنطقية وأطلق عليها إسم علاقات بين الأفكار، والعلوم الطبيعية وأفكارنا العملية عن حياتنا اليومية ويسميها أمور الواقع، فالأولى معرفة يقينية ولا يتوقف يقينها وصدقها على الملاحظات الحسية أو التحقيق التجريبي وإنما على القدرة العقلية على البرهنة، أما الثانية فيتوقف صدقها على الملاحظات الحسية والتجريب، وصدقها احتمالي وتحتها تقع تقريبا كل العلوم الإجتماعية بما فيها العلوم السياسية بجميع فروعها. فالإختلاف المنطقي بين المعرفة الوجودية التي هي معرفة الوجود وماذا يوجد بالفعل في الواقع، وبين المعرفة الأخلاقية أو القيمية التي هي معرفة ما الذي ينبغي أن يوجد أو يكون عليه الواقع.

وللمعرفة العلمية جملة من الخصائص تميزها عن باقي المعارف، فالعلم كان قديما يبحث في كيفيات الظواهر والأشياء ويستند في تحديدها إلى مفاهيم فلسفية كالجوهر والعرض والماهية، أو إلى معايير أخلاقية قيمية وعرفية، وتقليديًا الدراسات العلمية للسياسة كانت تشترك مع اقتراب الحياد القيمي للسياسة، وذلك للكشف عن ماهو موجود وليس ما يجب أن يكون، والإختلافات تكمن في أن العلوم الوضعية انفصلت عن المعتقدات المُهندسة اجتماعيا، أو من المسائل الناتجة عن الفلسفة السياسية، ومعظم علماء السياسة المعاصرون حاولوا الإرتكاز على الدراسات الإمبريقية بعيداً قدر الإمكان عن النظريات القيمية والمعيارية[3].

ولكن العلم اليوم تجاوز هذه النظرة الكيفية وعوضها بنظرة كمية وأصبح ينظر في العلاقات القائمة بين الظواهر وصياغتها صياغة رياضية مجردة من الإنطباعات الحسية، ولم يبق العلم عند تحويل الكيفيات إلى كميات،

---

* David Hume (1711-1776): فيلسوف ومؤرخ إنجليزي، وأبرز ما اشتهر به في نظريته حول المعرفة هو آرائه في العلية causation في كتابه (بحث في الطبيعة الإنسانية).

[1] إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000، ص 327.

[2] موسوعة الفسلفة، (عبد الرحمان بدوي)، المجلد الثاني، 1984، ص 615.

[3] John Gerring and Joshua Yesnowitz, A Normative Turn in Political Science, Polity , Northeastern Political Science Association, Vol.38, No.01, (January, 2006), p 102.

بل تعداه فأصبح في الإمكان تحويل المفاهيم العلمية إلى بعضها البعض؛ والعلم يتخذ من دراسة الظواهر وسيلة للكشف عن القوانين التي تتحكم فيها، إلا أن العلماء في الواقع لا يدرسون سوى بعض الظواهر ويستخلصون منها أحكاما جزئية ثم يعممون هذه الأحكام ويطبقونها على كل الظواهر الأخرى، ومعنى هذا أن المعرفة الجزئية للظواهر لا تعبر في ذاتها عن العلم بل لابد من ربطها بمعارف جزئية أخرى من أجل الكشف عن القانون العام الذي يصدق على كل الظواهر ويسمح بالتنبؤ بها مستقبلا، فالمعرفة العلمية إذن تتميز بالكلية والشمول، لأن العلم يتبع مناهج مستقلة عن مختلف التأثيرات الذاتية التي هي مصدر الإختلاف والتناقض في المعارف، وهذه المناهج هي في متناول جميع العلماء بحيث يستطيع أي عالم أن يتحقق من النتائج التي توصل إليها غيره، ولهذا كانت المعرفة العلمية قابلة للإنتشار والإمتلاك.

والنظرة التاريخية للعلم تبين أنه في تطور مستمر، فهو يختلف من عصر إلى عصر، ومن مرحلة إلى مرحلة، إذ لا يكاد يقطع مرحلة إلا ويحاول مغادرتها ولا يطمئن إلى معلومات مكتسبة إلا ويحاول اكتشاف مافيها من نقص، وتطور المعرفة العلمية كانت بعد صراع شديد مع حالة المعرفة السائدة والسابقة التي حاربت الكثير من الرؤية العلمية التي تحاول فهم الموجودات، إلا أن هذا التطور يُعزى أيضا إلى توحد التطورية الأخلاقية والوضعية الإمبريقية التاريخية التي أوجدت مواقف صلبة في العلوم، هذه المواقف أنشدت تجريد الأعراف الأخلاقية للتشكيلات المعرفية السابقة والدفع بها باتجاه المجال الأخلاقي الخاضع للتجربة، وذلك لمنح محتوى مستقل للأعراف القيمية أملا أنه بتلك الوسيلة ستقام حالة من العلوم القيمية متحدة مع التأسيسات الإمبريقية، والمعرفة العلمية ليست ثابتة أو مطلقة، بل متغيرة وتختلف من مرحلة إلى أخرى كمًّا وكيفا، أي أنها تعكس واقعا حضاريا وتاريخيا معينا، وانتصار النزعة العلمية حدث كثورة ضد الفلسفة وليس ضد العقل والفكر وإنما كذلك ثورة ضد النظرية التي تحدّ من الفكر[1]، والدليل على ذلك هو أن قوانين العلم في العصر الحديث تختلف اختلافا أساسيا عن القوانين التي كانت سائدة في العصور السابقة، بل إن قوانين العلم الحديث نفسها عرفت تغيرات وتطورات كثيرة، فالمعرفة العلمية في تجديد مستمر وبالتالي فهي نسبية.

إن الخصائص العامة للمعرفة العلمية هي نتيجة للجهود المضنية التي يبذلها العلماء على اختلاف تخصصاتهم، ولكن هذه الجهود مبنية على شروط أخلاقية وعقلية وهي ما يُعبر عنها بالروح العلمية التي هي جملة من الصفات والخصال التي ينبغي أن تتوفر في العالِم، وهي مقومات عامة تتمثل في حب الإطلاع والمعرفة والشجاعة الفكرية والثبات والصبر، فهذه المقومات هي صفات أخلاقية توفرت عند كبار العلماء، والأمثلة كثيرة على ذلك فهم جميعا أحبّوا المعرفة ومنهم من قتل في سبيل ثباته على رأيه ولا أدلّ على ذلك من المحاكم التي أقامتها الكنائس في أوروبا في أواخر القرون الوسطى والتي كانت نتيجتها إعدام الكثير ممن تجرأوا على اللاهوت الديني بأطروحاتهم على بعض الظواهر الطبيعية والعلمية، فالعلماء واجهوا مختلف المشاكل والصعوبات التي اعترضت سبيلهم، والعبرة من سلوك هؤلاء العلماء وأمثالهم هو أن الحقيقة العلمية لا تنكشف إلا للمجدين المخلصين في طلبها.

[1] Karl Mannheim, The American science of politics: Its Origins and Conditions, USA, the Taylor & Francis e-Library, 2001, p 213.

وفيما يخص المقومات الخاصة فهي تتمثل في الصفات العقلية التي يجب أن يتصف بها الباحث العالِم، كالموضوعية التي هي نقيض الذاتية، والذاتية تتمثل في مختلف الميول والرغبات والأهواء والإنفعالات ومختلف المعتقدات والآراء الشخصية، ولهذا فالموضوعية هي التجرد من كل هذه العناصر التي تتصف بها الذاتية، والموضوعية هي تجسيد لحدة العقل وفعاليته وهي رؤية صارمة للظواهر وخالية من كل تعصب وتحيز وبعيدة عن جميع الآراء المُسبقة والآراء الشائعة؛ ومن المقومات الخاصة أيضا الإيمان بالوضعية التي تستوجب اعتبار الظواهر المشاهدة كمصدر وحيدة للمعرفة، فهي تجبر الباحث على التقيد بالظواهر موضوع الدراسة وتمنعه من التساؤلات الميتافيزقية المتعلقة بمبادئ الظواهر، كمبدأ الوجود ومبدأ الغائية، وهذا يعني أن الوضعية تقتضي الوقوف عند الظواهر وعدم مجاوزتها، بحيث أن التفسير لا ينبغي أن يكون بالعوامل الغيبية، وإنما يجب أن يكون بالظواهر الحسية، أي تفسير ظاهرة بظاهرة أخرى وهذا معناه أن الباحث العالِم لا يبحث في العلل الأولى للأشياء، ولا عن غايتها النهائية، بل يبحث عن الظواهر الواقعية ويعمل على ربطها بعضها ببعض بعلاقات مباشرة؛ فكل معرفتنا تبدأ مع التجربة لأن قدرتنا المعرفية لن تسيقظ إلى العمل إن لم يتم ذلك من خلال مواضيع تصدم حواسنا، فتسبب من جهة حدوث التصورات تلقائيا، وتحرك من جهة أخرى نشاط الفهم عندنا إلى مقارنتها، وربطها أو فصلها، وبالتالي إلى تحويل خام الإنطباعات الحسية إلى معرفة بالموضوعات تسمى التجربة[1]. كما يستوجب على الباحث الإعتقاد في الحتمية التي هي الإيمان بأن جميع الظواهر خاضعة لقوانين طبيعية ومقيدة بشروط معينة، وإذا كانت غاية التفكير العلمي هي الكشف عن العلاقات الثابتة التي تتحكم في الظواهر، فإن هذه الغاية لا تتحقق إلا إذا اعتقد العالم في حتمية تلك الظواهر، أي أنها مقيدة بشروط معينة، وأن تكرارها يؤدي إلى تكرار الظواهر المتعلقة بها، فالإعتقاد في الحتمية هو أساس قيام العلم، إذ لو اعتقد العلماء في في خضوع الظواهر لمبدأ الصدفة أو الإحتمال، لما بحثوا في الظواهر ولما استطاعوا أن يكشفوا قوانينها.

والمعرفة العلمية تستوجب توفر النزعة النقدية للباحث التي يجعله يتشكك في ملاحظاته وفروضه وفي النتائج المحصلة، فلا يعلن عنها إلا بعد النقد والتمحيص، إن العالم يشك في نفسه وأحكامه وهو بهذا يتجاوز السذاجة والتصديق السريع، ومعنى هذا أن العالِم محكوم عليه بالتواضع، فلا يعتقد بأن نتائجه نهائية وغير قابلة للنقاش والنقد وحتى الرفض، بل الإعتقاد السليم والأنسب يتمثل في إمكانية مراجعتها وتنميتها من قبل علماء آخرين.

إن التطور الذي عرفته العلوم الطبيعية في العصر الحديث، والتقدم الذي أحرزته في القرن التاسع عشر جعل منها نموذجا لكل معرفة تتوخى الضبط والدقة واليقين مما أدى إلى توسيع نطاقها وطرح إمكانية تطبيق المنهج العلمي التجريبي على دراسات أخرى تخص عالم الظواهر الإجتماعية والسياسية؛ وفي مثل هذه البيئة ظهرت حركة التجريب في العلوم الإجتماعية، وقد صارت مسألة التجريب هذه مرادفة للتطهير المنهجي، ومع وجود حركة التجريب المنطقي والفلسفة اللغوية التي تبعتها أدت إلى نمو كبير في الحركة الفكرية والتي كانت ترى بالإنفصال الكامل بين القيم **"values"** والحقائق **"facts"**[2]، إلا أن العلوم الإجتماعية كعلوم إمبيريقية للمجتمع لها إخفاق واسع،

---

[1] إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، (ترجمة: موسى وهبة)، لبنان: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ الإصدار، ص 45.

[2] محمد نصر مهنا، الإتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 65.

فلم تقدم حلولا واقعية لحصر المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وطرحت مسألة إنشاء مدارس تقدم معرفة قابلة للتطبيق، لكن هذا لا يعني أن تلك العلوم ليس لها تأثير على المحاولات العامة، بل على العكس فتأثيرها اليوم موجود في كل المستويات خاصة في الخطاب السياسي[1]. وبالفعل فقد تحقق هذا المسعى وظهرت العلوم الإجتماعية ومنها انبثقت العلوم السياسية وتعددت فروعها، واستعارت من العلوم الطبيعية مبادئها ومفاهيمها وأساليبها في الكشف عن النظام الذي تخضع له الظواهر، ويبقى الإختلاف فقط من حيث الموضوع وليس من حيث المنهج، فموضوع العلوم السياسية يختلف اختلافا كبيرا عن موضوع العلوم الطبيعية، ولهذا عارض الكثير من الباحثين في بداية القرن العشرين قيام العلوم الإجتماعية، لأن للظواهر الإنسانية خصوصيات تحول دون تطبيق المنهج التجريبي عليها.

إن دراسة الظواهر السياسية بنفس الكيفية التي تُدرس بها العلوم الطبيعية أو بعض العلوم الإجتماعية التي حققت نجاحات علمية، قد طرحت على علماء السياسة أكثر من مشكل، منها ما يتعلق بصعوبات في المنهج الذي يجب أن يسلكه عالِم السياسة، وأخرى تتعلق بالموضوع لكون الباحث والمواضيع قيد الدراسة شئ واحد، أو كذلك للعقبات المعرفية وهي مرتبطة بالمجال المعرفي للعلوم السياسية، إضافة إلى التقدير الكمي أو تكميم النتائج المتحصل عليها. لذلك اصطدمت النزعة العلمية والنزعة الوضعية اللتان كانتا تدّعيان معرفة الواقع معرفة موضوعية بصعوبات كبيرة في مجال العلوم السياسية، وجاءت الثورات في العلوم السياسية من أجل أن يكون الحقل أكثر علمية بنمط صارم وأكثر نجاحا في البحوث، تلك الثورات حدثت كرد فعل للإنعطافات الخاطئة منذ البداية وجاءت لتصحيح تلك الأخطاء، والعلوم السياسية انقسمت على نفسها بسبب المراجعات الراديكالية للحقل سواء كانت مراجعات كلية أو جزئية[2]، خاصة في النصف الثاني من ق 20 عندما تبنت الدراسات السياسية المذهب السلوكي وحاولت تطبيق الرؤية العلمية على الظواهر السياسية، إلا أنها فشلت، وهو ماجعل الكثير من علماء السياسة يتخطون في نهاية الأمر الأبعاد العلمية، ويتجهون أكثر نحو الفهم الموضوعي لخصائص الظواهر السياسية.

وكل ذلك كان بسبب الإنطلاقات الخاطئة للعلوم الإنسانية بصفة عامة، وهذا فيما يخص طبعا الدراسات العلمية وليس باقي الدراسات، فأول ما ينبغي أن نلاحظه أن العلوم الإنسانية لم ترث حقلا معينا مرسوم المعالم، ومن الممكن أن يكون قد دُرس في خطوطه الكبرى، إنما بقي بورا، وتطويرها استنادا إلى مفاهيم علمية أو مناهج وضعية، فالقرن الثامن عشر والتاسع عشر لم يترك للعلوم الإنسانية مساحة موضوعها الإنسان أو الطبيعة الإنسانية حيزا رُسمت حدوده من الخارج، لكنه بقي فارغا، وتكون مهمة تلك العلوم هي الإحاطة به وتحليله، فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الإنسانية في فلكه أو المجال الإبستيمولوجي لم يُفرض سلفا، فليس هناك من فلسفة، أو علم تجريبي مهما كان نوعه في القرنين الثامن والتاسع عشر صادف شيئا يشبه الإنسان في طبيعة نشاطاته، ولم تكن العلوم الإنسانية لتظهر عندما تقرّر تحت تأثير عقلانية ملحة أو مشكلة علمية لم تلاق حلا، إدخال الإنسان طوعا أو كرها وبنجاح نسبي في عداد المواضيع العلمية[3].

---

[1] Frank Fischer, beyond empiricism: policy inquiry in post positivist perspective. Policy Studies Journal, Vol.26, NO.o1, (spring, 1998), p 129.

[2] Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change, p 04.

[3] ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، (ترجمة: مطاع صفدي وآخرون)، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1990، ص283.

لا شك أن البروز التاريخي للعلوم الإنسانية حصل بالتزامن مع مشكلة ما، أو حاجة ملحة، أو عقبة نظرية كانت أم علمية، وكان بالطبع لابد من ظهورمعايير فرضها المجتمع الصناعي، وما أعقب ذلك من تأسيس لمرجعيات معينة استطاعت أن تفسر لماذا تركبت هذه العلوم وفق ظرف معين، فإن إمكانية وجودها الذاتية، وظاهرة تحول الإنسان الخالصة، فردا أو مجتمعا، إلى موضوع للعلم لأول مرة منذ ظهور البشرية وانتظامها في مجتمعات، وكل هذا لا يمكن اعتباره ولا معالجته كظاهرة، بل إنه حدث في نسق المعرفة[1]. وإذا كان العلم يقوم على الموضوعية والملاحظة والتجريب، وعلى السببية والحتمية فإن تطبيق هذه المبادئ على الظواهر الإجتماعية والسياسية أمر صعب للغاية، لأن لهذه الظواهر خصوصيات لا يمكن تجاوزها، فهي تتميز بالذاتية والتغير وغير قابلة للملاحظة والتجريب وتفلت من قبضة السببية والحتمية؛ وفي مقابل هذا وُجد موقف آخر يدافع عن قيام العلوم الإجتماعية والسياسية، لأن اختلاف ظواهرها عن الظواهر المادية لا يعني في نظر أصحابه استحالة تطبيق المنهج التجريبي وإنما يعني صعوبة تطبيقه بكيفياته الأصلية، ولهذا لجأ الباحثون إلى تكييف مبادئه وقواعده مع ما يتناسب وطبيعة الظواهر الإجتماعية والسياسية. وعلى هذا الأساس أصبحت تلك الظواهر قابلة للملاحظة والتجريب والتفسير العلمي. فهذه العلوم كان لها مشروع ثابت، ولو كان مؤجلا بعض الشئ، يهدف إلى إعطاءها شكلا رياضيا، أو إلى اللجوء إلى مثل هذا التشكيل، على أحد المستويات على الأقل، فهي تعمل وفق نماذج أو مفاهيم مستوحاة من البيولوجيا والإقتصاد وعلوم اللغة، وتسعى في النهاية إلى استطلاع المظاهر التجريبية[2].

ثانيا: طبيعة الظواهر السياسية والعوائق الإبستيمولوجية

تتميز الظواهر السياسية مع غيرها بنوع من التعقيد، فهي ذات طابع مرن وغير قابل للملاحظة، ولها امتدادات متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، فلا يمكن عزل ماهو نفسي عن ماهو اجتماعي أو سياسي والعكس صحيح، ويظهر تعقيد الظوهر السياسية أكثر في مستوى تداخلها مع ظواهر أخرى تتشارك في نفس مسببات الظاهرة السياسية أو في حصول نتائجها، بالإضافة إلى عدم الثبات والإستقرار، إذ التغير صفة ملازمة للظاهرة السياسية، وهناك العديد من الصفات قد تم التطرق إليها فيما سبق. وهذا على عكس الظاهرة الطبيعية التي طبقت المنهج العلمي التجريبي ونجحت فيه إلى أبعد الحدود فهي تكاد تخلو من مثل هذه التعقيدات، وتداخلها لا يمنع من عزلها بعضها عن بعض، بينما الأمر على العكس من ذلك في الظواهر السياسية لأن ما نحكم به على ظاهرة معينة في موقف معين يصعب أن نطلق نفس الحكم على نفس الظاهرة في موقف آخر حتى وإن كان التشابه في أدق التفاصيل.

وتقريبا كل بحوث العلوم الإجتماعية يشوبها الشك حول النظريات الجديدة وبالأخص عند اختبارها، وهذا التململ مبني على كل من التخمينات والحدس من جهة والنواقض والتفنيدات من جهة أخرى، وللأسف فمنهجية العلوم الإجتماعية تركز غالبا على التفنيدات[3]، والظواهر الإنسانية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة متنوعة وقوانينها متعددة، فحتى على مستوى الفكر والفلسفة المقارنة لا يمكنها أن تقبل بمنهج يختزل كل وجهات النظر

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 284.
[2] نفس المرجع السابق، ص 285.
[3] John Gerring, Case Study Research Principles and Practices, UK, Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Cambridge, 2007, p 39.

فلسفة واحدة[1]، فكيف بمنهج أحادي يطبق على جميع الظواهر السياسية؛ وبالتالي فتطبيق المنهج العلمي على الظواهر الطبيعية وما شابهها يكون أسهل من تطبيقه على الظواهر السياسية، لأن الظواهر الأولى خارجة ومستقلة عن البيئة التي تدرسها، في حين أن الظواهر الثانية مرتبطة أشد الإرتباط بالعالم والمحيط الذي يبحثها.

ولعل من أكبر العقبات الإبستيمولوجية التي تعترض علمية البحوث والدراسات السياسية هي الباحث السياسي نفسه وارتباطاته القوية مع أواصر الذاتية، المعايير القيمية والأيديولوجيا، فهذه الصفات الثلاث من أكبر المعوقات التي تكبل علماء السياسة وتجعلهم عاجزين أمام إنجاز دراسات تتوخى الطرح العلمي، على أنه يجب ألا نغفل بأنه ليس بالضرورة بأن كل طرح علمي في دراسة الظواهر السياسية سيؤدي إلى صدق النتائج، فأحيانا تغييب تلك العقبات هو ما يؤدي إلى نتائج غير واقعية، وهذا ما يجعل دراسة الظواهر السياسية أمر في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة، وهذا بسبب الميزات الفريدة التي تخص الظواهر السياسية وعلماءها على حد سواء.

والذاتية **"Subjectivity"** التي هي عكس الموضوعية **"Objectivity"**، هي ما يتعلق بذات الباحث وصلتها بموضوع البحث، فإذا كان موضوع البحث العلمي يقوم على استقلال الذات عن الموضوع، فإن هذا المبدأ لا يمكن تحقيقه بنفس الكيفية التي تتحقق بها في العلوم الطبيعية، وذلك لأن الباحث في الظواهر السياسية لا يستطيع أن يتجرد من ميوله ورغباته وآرائه الخاصة أثناء عملية البحث، فهو إذن باحث في الوقت الذي يكون فيه موضوع البحث، أو هو موضوع البحث في الوقت الذي يكون فيه باحث، وهكذا تتسرب عناصر الذاتية إلى ساحة بحوثه وتتداخل معارفه السابقة مع المعارف العلمية التي يتوصل إليها، فمن الصعب عليه أن يفهم الظواهر السياسية التي يدرسها دون أن يتأثر في ذلك بآرائه الخاصة عنها، بل إن بعض مناهج العلوم السياسية ذاتية وأكثر من ذلك متحيزة عرقيا، كما هو حال بعض الدراسات التي تتبنى منهج المقارنة وتدعي العلمية ولا تغدو نتائجها أكثر من رؤية تنتصر للعرق **"Ethnocentrism"**، فكثير من الدراسات تجعل من النموذج الغربي الليبيرالي الديمقراطي كمرجع وحيد لمدى تطور الأنظمة السياسية.فالباحث السياسي في هذا المنهج يدرس غيره وباقي المواضيع من منطلق ذاتي، وبالتالي يستحيل التمييز في هذا المنهج بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، والعلاقة بين الباحث السياسي وموضوع الكثير من الدراسات السياسية هي في الأصل علاقة ذاتية بحكم التأثير المتبادل بينهما. والتجريبية في العلوم السياسية تطورت من خلال منهج مستعمل في الدراسات الشاذة أو غير القياسية، ليؤدي ذلك إلى قبول عام واقتراب مؤثر، وهذا التطور خضع للكتابات البحوثية الناضجة التطور، وهذا الأمر تطلب اختبارات صارمة للمتطلبات السببية وبواسطة الإبتكارات في أدوات وأساليب التجريب التي تساهم في توسع تلك الدراسات[2].

والظواهر السياسية لا تنقلب إلى وقائع علمية من تلقاء ذاتها، بمعنى أن الملاحظة أو حتى إخضاعها لبعض مبادئ التجربة العلمية لا تكفي لتحويلها إلى وقائع علمية، فلا بد أن يعتمد العلماء في ذلك على تصورات ومفاهيم قبلية وبالتالي على معايير قيمية **"Criterial Values"**، والدليل على ذلك هو عدم وجود اتفاق بين علماء السياسة

---

[1] Fred Dallmayr, Beyond Monologue: For a Comparative Political Theory, Perspectives on Politics, Vol.02, No.02, (June, 2004), p 251.

[2] James Druckman and Donald Green, The Growth and Development of Experimental Research in Political Science, American Political Science Review, Vol.100, No.04, (November, 2006), p 634.

حول الأسس الي تُبنى عليها الوقائع السياسية، ومن ثمة اختلفوا في تمييزها وتحديدها، فمثلا نجد أن موضوع شروط التحول الديمقراطي يحددها بعض علماء السياسة بتوفر حد معين من التنمية الإقتصادية أو السياسية، وبعض الدراسات ترجعها إلى تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا، ويرجعها البعض إلى الترسيخ عن طريق الإنتخابات، وإلى غير ذلك من أسباب وشروط ومراحل التحول إلى الديمقراطية، ونفس الأمر بالنسبة لباقي مواضيع الظواهر السياسية، وتقريبا لا توجد هناك دراسة علمية واحدة ومرجعية متفق عليها في دراسة تلك الظواهر. كما تلعب الأيديولوجيا **"Ideology"** دورا قويا وتأثيرا مباشرا على دراسة الظواهر السياسية، ويُقصد بالأيديولوجيا تلك المنظومة من الأفكار والمعتقدات التي تعكس أو تعبر عن مصلحة المجتمع، وتأثيرها غالبا ما يتسلل خفية ويتستر تحت غطاء بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية الجذابة، وأغلبية العلوم الإجتماعية تلجأ إلى التركيب السفسطائي للكلمات ذات الصدى الرنان، وبالتالي فوقوعها حتمي في متاهات عدم وضوح المفاهيم أو الأشياء التي يتم وصفها. يمكن القول أن تكييف المنهج العلمي وتطبيقه على الظواهر السياسية قد اصطدم بعقبات ابستيمولوجية لاسبيل إلى رفعها، ذلك أن الباحث في العلوم السياسية لا يستطيع مهما حاول أن يفصل ذاته عن الظواهر التي يبحث فيها، ولا يستطيع أن يتجرد من آرائه ومعتقداته أو من انتمائه للمجتمع والتاريخ، فهذه الأمور رغم وعيه وإخلاصه قد تختلط بالظواهر التي يدرسها، وتتداخل مع المعارف الموضوعية التي يدرسها؛ هذا من جهة الباحث، أما من جهة موضوع الدراسة فمن المحتمل أن يصطدم كذلك تطبيق المنهج العلمي بخصائص الظواهر السياسية ويخلق مشكلة أخرى، وهي مشكلة تعدد المناهج في العلوم السياسية أو حتى في فروعها، وتاريخ هذه العلوم شاهد على ذلك، ففي حقل السياسة المقارنة نجد المنهج الفلسفي بداية، تلاه المنهج القانوني والمؤسساتي ثم المنهج العقلاني الرشيدي بعدها البنيوي الوظيفي، وتوالت مناهج البحث الواحدة تلوى الأخرى وفي كل مرحلة يظهر منهج جديد، واختلطت مناهج البحث بين منهج إحصائي ومنهج دراسة الحالة، وبين منهج تجريبي تارة ومنهج مقارن تارة أخرى[1]، وهو تقريبا نفس الأمر لباقي فروع العلوم السياسية.

ثالثا: مدى علمية علم السياسة

إن الحاضر هو زمن إعادة النظر في الأفكار الشائعة في العلوم الإنسانية (ونعني هنا ما يُعرف بالعلوم الإجتماعية، ولكن لا نقتصر عليها بل نشمل تخصصات أخرى كالعلوم السياسية)، والقانون والفن والهندسة المعمارية والفلسفة والأدب وحتى العلوم الطبيعية... إنها ليست الأفكار نفسها التي تتعرض للنقد وإنما النماذج المعرفية المستخدمة لعرضها، وبالتحديد في العلوم الإجتماعية فإن التركيز ينصب على تنظيم التخصصات من خلال قوالب مجردة ومعممة تحتوي وترشد مختلف مساعي البحث الإمبريقي التي باتت أمام تحدٍّ جدي.

وهذا يقود إلى القول بأن الدراسات العلمية جد مهمة في فهم وتفسير الظواهر السياسية بشكل دقيق وصحيح وبعيدا عن البحوث الهاوية واللاواعية التي كانت سائدة لمدة طويلة في الدراسات السياسية، وهناك شبه إجماع بين علماء السياسة على أن علم السياسة يعتبر علما من هذا المنظور لأنه يحاول أن ينظم معرفتنا بالعالم السياسي ويضع

[1] John McCormick, Comparative Politics in Transition, op. cit, p 07.

هذه المعرفة في ترتيب عقلاني، فحقائق علم السياسة توضع بشكل منظم وليست مجرد تجميع عشوائي لأجزاء المعرفة، ومع ذلك فليس هناك نفس درجة الإجماع حول ما إذا كان علم السياسة هو علم من منظور المنهجية العلمية الصرفة، أو حتى تطبيقها بشكل جزئي ولو مع مراعاة خصائص الظاهرة السياسية. وحتى دراسة علم السياسة اليوم من حيث تطوره العلمي والنظري أمر صعب نظرا لسرعة اتساعه، وحتى المتخصصين في فروع معينة تلاقيهم تلك الصعوبة، وهم في الغالب يتبنون وجهة النظر الغالبة ويعتمدون على التصورات المفتاحية والنظريات الأكثر جدلا في دراساتهم العلمية[1].

وفي علم السياسة طُرحت مسألة مدى علميته كثيرا، وذلك لكشف مدى قدرته على التفسير، بناء النظرية والتنبؤ، وكيف بإمكان مقارنة الدول أن تغدوا أكثر علمية، والتصور المفتاحي الذي استُخدم لفهم ذلك هو مدى القدرة على الإستدلال والإستنتاج، الذي هو استخدام الوقائع المعلومة لمعرفة الوقائع المجهولة، أو هو ملاحظة السياسة هو خلق المعرفة لاستخلاص الإستنباطات والتعميمات للسياسة مستنبَطة من الدلائل، ويتطلب التحليل المقارن منهج يلعب دورا محوريا في مهمة التفسير لعلم السياسة نفسه[2]. ونتيجة لتنوع مناهج البحث، هناك تساءل عن قدرة علم السياسة على اكتشاف قوانين علمية تحظى بالإحترام الأكاديمي وتُثبت صدقيتها، والخروج بتعميمات نظرية وتطوير نظريات لها قدرة تفسيرية و تنبؤية، لكن يبقى الجدل قائما حول كيفية الوصول إلي أي نوع من البحث العلمي الصحيح وتعميم النتائج المتوصل إليها. إلا أنه وبرغم هذه المشاكل فإن عالم السياسة لا زال بإمكانه أن يقوم بدراسة علمية مجدية وأن يستفيد من المنهجية العلمية.

وعلم السياسة يُعتبر علماً عند الأخذ بعين الإعتبار المنظور العلمي الذي لا يتوخى اكتشاف قوانين علمية لظاهرة سياسية معينة ومحاولة تطبيقها على باقي الظواهر، فلا بد من الإحاطة الشاملة بخصوصية الزمان والمكان عند دراسة الظاهرة السياسية، وبالذات في حقل السياسة المقارنة في محاولة قولبة المنهج العلمي مع ما يتناسب مع مواضيع النظم السياسية المقارنة وهذا ليس بالأمر الجديد وهناك تطور تاريخي لمحاولة إخضاع الظواهر السياسية للمنهج العلمي، وتجلى ذلك بوضوح مع المدرسة السلوكية التي هي الإتجاه المنهجي والبحثي والنظري ذو الرؤية العلمية في التحليل والتفسير والذي أخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، وبتبنيه لمقاربة أكثر شمولا باعتماده على دراسات علم الإجتماع والأنثروبولوجيا[3].

حيث أن علم السياسة ينتمي إلى حقول المعرفة العلمية من ناحية التحليل الإبستيمولوجي، إذ أن المعارف في تطورها التاريخي تؤدي الى المعرفة العلمية على عكس المعرفة العادية، والتحليل الإبستيمولوجي لنظريات علم السياسة يستلزم عملية تفكيك متعددة الأبعاد والزوايا والمحكات لبنيتها المعرفية في مجملها، سواء في أطرها المفاهيمية أو في مستوياتها وإشكالاتها المنهجية أو مصادرها المعرفية أو أنساقها وأطرها الكلية، بحيث يتم الدوران

---

1 Blais François, Introduction critique à la science politique. L'Université de Montréal, L'Université Laval et L'Université du Québec à Montréal. Politique et Sociétés, vol.16, no.01, (1997), p 178.

2 Landman Todd, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, Third Edition, op. cit, p 13.

3 عبد القادر عبدالعالي، محاضرات: النظم السياسية المقارنة، (محاضرات غير منشورة)، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2008، ص 05، www.abdelaliabk.com.

حول هذه النظريات من مختلف الجوانب[1]، وتبقى حقيقة ينبغي التأكيد عليها، وهي أن مجال المراجعة يبقى مفتوح لأنه لا يوجد إجماع في العلم في مختلف العلوم الطبيعية والإجتماعية حتى، ولذلك حدث انفصال بين علم اجتماع المعرفة وبين علم اجتماع العلم، فالأول يركز على المؤثرات القادمة من المجتمع الخارج عن نطاق المجتمع المنتج للمعرفة، بينما الثاني يركز على المؤثرات الداخلية النابعة من المجتمع العلمي ذاته، لأن به قدراً لا يمكن تجاهله من التعدد والتنوع وتداخل الأبعاد العلمية مع غير العلمية[2].

[1] محمد نصر عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، ص 91.
[2] نفس المرجع السابق، ص 89.